

التكليف ٧
مقرر: دراسات نقدية ٢ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



نقد منهجية البحث

كلية الشريعة والقانون بدمنهو
جامعة الأزهر
مجلة البحوث
الفقهية والقانونية
مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهو
بحث مستقل من
العدد السادس والأربعين - "إصدار يوليو ٢٠٢٤م - ١٤٤٦هـ"
المنافسة كأحد أساليب إبرام العقد الإداري
في النظام السعودي- دراسة مقارنة
Competition As One Of The Methods Of Concluding
Administrative Contracts In The Saudi System
A Comparative Study
الدكتورة
هدى محمد عبدالرحمن السيد
أستاذ القانون العام المشارك
كلية الحقوق- جامعة دار العلوم
المملكة العربية السعودية
الباحث
بندر بن أحمد العنزي
باحث ماجستير قسم القانون العام
كلية الحقوق- جامعة دار العلوم
المملكة العربية السعودية

تفاصيل الورقة البحثية:



العنوان: المنافسة كأحد أساليب إبرام العقد الإداري في النظام السعودي - دراسة مقارنة.
تم النشر بواسطة: مجلة البحوث الفقهية والقانونية.
اسم الباحث: بندر بن أحمد العنزي.

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

التمهيد للمهمة المطلوبة (نقد المنهجية):

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وهو اختيار ملائم في البحوث القانونية التي تُعنى بتحليل النصوص النظامية. تأتي أهمية نقد المنهجية هنا من ضرورة تقييم مدى قدرة هذه المناهج على التعامل مع موضوع المنافسة في إبرام العقد الإداري، ومعرفة ما إذا كانت تُمكن الباحث من تحقيق أهداف الدراسة والرد على تساؤلاتها. يشمل هذا النقد تحليل حدود المنهج، الأدوات المعتمدة، مصادر البيانات، ودرجة الاتساق بين المشكلة والمنهج المختار.

المنافسة كأحد أساليب إبرام العقد الإداري في النظام السعودي - دراسة مقارنة

(٣١٥٦)

٣. حاجة المجتمع لمعرفة أساليب العقود الإدارية واثراً لاختلال بشرطها في النظام وبدافع استجلاء الغموض الذي يكتنفها لتقديم دراسة علمية للمكتبة القانونية.

٤. إبراز تنفيذ العقد بحسن نية سواء من الجهات الحكومية أو المتعاقدين.

ثانياً: الأهمية العملية:

١. تخدم المختصين بمجال الدراسات القانونية الذين يبحثون في شؤون القانون الخاص، ومدى كفاية ووضوح القواعد القانونية في تكريس الأحكام القانونية اللازمة لتوفير المنافسة كأحد أساليب العقد الإداري.

٢. من المؤمل أن تكون هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة تبين المنافسة كأحد أساليب العقد الإداري.

٣. تسهم هذه الدراسة في نشر الثقافة القانونية النظامية للمنافسة والمساواة موضع التطبيق الصحيح تجاه تحقيق هذه الأهداف.

٤. تحفيز الباحثين والمثقفين من خلال الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لتكون نواة لدراسات أخرى مستقبلية تبحث في الحماية القانونية للتجارة الإلكترونية.

منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن بتحليل نصوص الأنظمة واللوائح، ويعتبر أحد المناهج التي تناسب موضوع الدراسة، من خلال الحصول على المادة اللازمة لإتمام هذه الدراسة من المصادر والمراجع المتوفرة وإجراء على النصوص القانونية المرتبطة بالدراسة.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

المنافسة:

في الاصطلاح اللغوي:

تعرف المنافسة بأنه الرغبة في الشيء والتسابق والمغالبة دون حصول الضرر وهي بذلك تقوم على تعدد أطرافها بسعيهم الحثيث وبذل الجهد للتفوق فهي عماد المبادرة الحرة^(١).

(١) آبادي، فيروز (٢٠٠٥) القاموس المحيط، ضبطه ووثقه يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، ص ٥٢٠.

ملاءمة اختيار المنهج الوصفي التحليلي

يتناسب المنهج الوصفي التحليلي مع طبيعة الدراسة القانونية لأنه يتيح عرض المفاهيم القانونية وتحليل نصوص الأنظمة. وقد استخدم الباحث هذا المنهج لشرح مفهوم العقد الإداري والمنافسة واستعراض الإطار النظامي المنظم لها. ومع ذلك، يُلاحظ أن التطبيق اعتمد بصورة كبيرة على الوصف، بينما كان من المتوقع تعزيز الجانب التحليلي عبر تفسير تطور النصوص وتقييم آثارها العملية. كما لم يوضح الباحث منهجية التحليل القانونية المتبعة (مثل التحليل الغائي أو الوظيفي)، وهو ما يعد نقصاً منهجياً في الجانب التحليلي.

نقد استخدام المنهج المقارن

يُعتبر المنهج المقارن من المناهج المناسبة لهذا النوع من الدراسات، نظرًا لطبيعة موضوع المنافسة المرتبطة بالمعايير الدولية وتنوع التطبيقات بين الأنظمة القانونية. وقد استفاد الباحث من المقارنة في عدة مواضع، لكن المقارنة جاءت بصورة عامة وغير مبنية على محاور أو معايير ثابتة. كما غابت الأدوات المقارنة المنظمة مثل الجداول أو النماذج التحليلية، مما جعل المقارنة غير معمقة رغم وجودها في الطرح العام للدراسة.

مصادر البيانات والأدوات المستخدمة

اعتمدت الدراسة على التحليل الوثائقي، وهو مناسب للبحوث القانونية النظرية. وتنوعت المصادر بين النصوص النظامية واللوائح التنفيذية وأحكام القضاء الإداري والكتب الفقهية والدراسات السابقة. ورغم ملاءمة هذه المصادر، إلا أن الباحث لم يوضح مبررات اختيارها، ولم يبين حدود الاعتماد على كل نوع منها. كما كان من الأفضل التمييز بين المصادر الأولية (النصوص والأحكام) والمصادر الثانوية (الكتب والأبحاث).

حدود الدراسة والعينة

في البحوث القانونية، تُعد النصوص القانونية والمراجع المستخدمة هي "عينة الدراسة". ومع ذلك، لم يحدد الباحث حدود الدراسة بشكل واضح، مثل المدى الزمني للنظام أو التعديلات النظامية المغطاة.

كما لم يحدد نطاق المقارنة؛ هل المقارنة مع نظام واحد أم عدة أنظمة؟ وما سبب اختيارها؟ هذا الغياب في تحديد الحدود يقلل من الدقة المنهجية ويجعل التحليل أوسع مما ينبغي.

الاتساق بين المنهج وأهداف الدراسة

تبدو الأهداف منسجمة مع المنهج الوصفي التحليلي، لأنها تعتمد على التعريف والتحليل. لكن بالنسبة للمنهج المقارن، فإن الاتساق أقل وضوحًا؛ إذ لم تشر الأهداف إلى إطار مقارن أو محاور تحدد عناصر المقارنة. كما لا يظهر في التحليل ما يوضح كيف ساعد المنهج المقارن في الوصول إلى نتائج عملية تخص المنافسة وإبرام العقد الإداري.

موضوعية التحليل ودقته

اتسمت الدراسة بالموضوعية في تحليل النصوص، ولم يظهر أي تحيز في العرض. إلا أن التحليل لم يتناول الجوانب العملية لتطبيق المنافسة، مثل التحديات التي تواجه الجهات الإدارية أو الآثار الواقعية لعدم الالتزام بقواعد المنافسة. كان بالإمكان تعميق التحليل من خلال طرح تساؤلات نقدية تلامس التطبيق العملي للنصوص وليس الاكتفاء بالجوانب النظرية.

التقييم العام لمنهجية الدراسة

نقاط القوة: اختيار مناسب للمنهجين الوصفي التحليلي والمقارن، الاعتماد على مصادر متنوعة وموثوقة، التناسق العام بين المنهج الوصفي وطبيعة الموضوع.

نقاط القصور: غياب إطار واضح لمنهجية المقارنة، اعتماد أكبر على الوصف مقابل التحليل النقدي، عدم تحديد حدود الدراسة بدقة، عدم بيان منهجية التحليل القانونية المستخدمة.

الخلاصة: المنهجية في هذه الدراسة تعد قوية من حيث اختيار المناهج وتنوع المصادر، إلا أنها بحاجة إلى مزيد من الضبط المنهجي والتعمق في التحليل المقارن لتصبح أكثر تماسكاً وثراءً من الناحية العلمية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

